

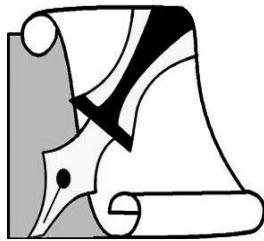


مِنْ يَادِيْرِ أَسَاتِ الْفَلَسْطِينِيَّةِ وَالْإِسْتَرَاطِيَّةِ

التقدير نمذج الشعري

تحليل للتطورات السياسية

الأمنية في «إسرائيل»



المؤسسة
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركبة للأمة.
- 2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

"مجلس السلام" في غزة: الأبعاد السياسية والاستراتيجية

1 - مدخل:

بتاريخ 22 يناير/كانون الثاني 2026، وقع الرئيس الأميركي دونالد ترامب ميثاق ما سمي رسمياً "مجلس السلام العالمي" الخاص بإنهاء الصراع في قطاع غزة، في دافوس بسويسرا. ولكن ما لبث أن تبيّن أنه يتجاوز غزة بكثير، ليشمل، في الواقع، العالم بأسره تقريباً. وجاء في الميثاق أن جميع الصلاحيات تتراكم في يد الرئيس ترامب، الذي يتمتع بسلطة دعوة الدول للانضمام، واستخدام حق النقض ضد القرارات، وحلّ المجلس، واعتماد القرارات أو التوجيهات الأخرى؛ وحتى الموافقة على الخُتم الرسمي للمجلس.

واستند القرار إلى خطة السلام المكونة من 20 نقطة، والتي كان قد أصدرها البيت الأبيض في 29 سبتمبر/أيلول 2025، ونالت موافقة جميع الأطراف في قمة شرم الشيخ في أكتوبر/تشرين الأول 2025. وفي 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2025، كان مجلس الأمن الدولي قد أصدر قراراً يُرحب بإنشاء مجلس السلام كإدارة انتقالية ذات شخصية قانونية دولية، تضع الإطار وتنسق تمويل إعادة إعمار غزة، وفقاً للخطة الشاملة" التي كان قد طرحتها ترامب، الذي دعا العشرات من قادة العالم للانضمام إليه؛ وقال إنه يرى أن المجلس سيتعامل مع تحديات عالمية أخرى غير وقف إطلاق النار الهش في غزة، مؤكداً أنه لا يعتمد أن يكون المجلس بديلاً للأمم المتحدة. ويتمثل دور المجلس في الإشراف على أداء اللجنة الفلسطينية التكنوقратية المكلفة بتسخير الخدمات العامة والبلدية لصالح سكان قطاع غزة، وضمان جودة وكفاءة عملها. ويتولى المجلس أيضاً وضع الإطار التنفيذي لإعادة الإعمار، وإدارة التمويل المخصص لتنمية القطاع إلى حين استكمال السلطة الفلسطينية برنامجها الإصلاحي بصورة كاملة. (الجزيرة، 2026/1/22).

لم يأت الإعلان رسمياً عن "مجلس السلام العالمي" بقيادة الرئيس الأميركي ترامب إلا تويجاً لمسار سياسي طویل الأمد من الإخفاقات الدولية والانحيازات الواضحة لـ "إسرائيل"، والعجز الدولي عن إنتاج وفرض حلول سياسية عادلة تضع حدأ للاحتلال الإسرائيلي وفق ما أقرته كل القوانين والشرعية الدولية، وتستجيب للحقوق الوطنية الفلسطينية. وبالتالي فالمطروح ليس مشروعآ سياسياً خاصعاً للتفاوض، كما هو معهود، وليس مساراً

سياسياً بالمفهوم السياسي الاستراتيجي للحلول السياسية، بل صيغة جاهزة للتنفيذ فقط، وتعكس تحولاً عميقاً في طريقة تفكير النظام الدولي الذي تتزعمه واشنطن تجاه القضية الفلسطينية والعالم.

الواضح أن طريقة التفكير هذه تعكس تحولاً صريحاً من البحث عن حل سياسي شامل للقضية الفلسطينية إلى محاولة لإدارة الصراع واحتوائه بأدوات أمنية وإنسانية وخدماتية بديلة عن الحلول السياسية المعهودة. (الميادين، 2026/1/26).

والمجلس المذكور يسعى أيضاً إلى تقويض دور الأمم المتحدة، وإعادة إدماج "إسرائيل" في النظمتين الإقليمي والدولي، وحمايتها من المسائلة القانونية على خلفية حرب الإجرام والإبادة التي ارتكبها على مدى أكثر من عاشرين بحق الفلسطينيين. والمشروع لا يتعلّق بقطاع غزة أو بمرحلة انتقالية مؤقتة، بل هناك أدوار أوسع مرسمة له، بحيث تكون غزة التجربة الأولى لنموذج قد يتحول لاحقاً إلى مجلس دائم للتعامل مع أزمات عالمية متعددة" (الأناضول، 2026/1/23).

من ناحية أخرى، رأت صحيفة "نيويورك تايمز"، في تحليل لها، أنّ مبادرة "مجلس السلام في غزة" ليست مجرد مسعى لحل صراع إقليمي، بل هي مثالٌ حيٌّ على سعي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لتفكيك النظام العالمي الذي أُنشئ بعد الحرب العالمية الثانية. ووفقاً للتحليل، فإنَّ هذا المجلس، بمهامه الواسعة ورؤاسته الطويلة الممنوحة لترامب، يمثُّل محاولة جادة لبناء مؤسسة دولية موازية تهدف إلى ترسيخ "الهيمنة الأمريكية" العالمية برؤية ترامب الخاصة. (نيويورك تايمز، 2026/1/22).

الإسرائييليون من جانبهم أعربوا عن مخاوفهم إزاء تركيبة المجلس، معتبرين أنها تتعارض مع السياسة الإسرائيلية، ومُشيرين إلى أنَّ "إسرائيل" لم تُشترَّ بشأن تشكيله (DW، 2026/1/18). ويضمّ المجلس كلاً من: رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير، وزعيم الخارجية الأمريكية ماركو روبيو، والمبعوث الأمريكي الخاص إلى الشرق الأوسط ستيف ويتكوف، وصهر الرئيس الأمريكي ترامب جاريد كوشنر، والملياردير الأمريكي مارك روان، ورئيس البنك الدولي أجاي بانغا، ومستشار الأمن القومي الأمريكي روبرت غابرييل، ونيكولاي ملادينوف، السياسي البلغاري والمبعوث السابق للأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط، وسيكون ممثلاً لمجلس السلام على الأرض في غزة. وصرّح البيت الأبيض بأنه من المتوقع أن يتولى كلّ عضو في "مجلس السلام" ملفاً حيوياً "لضمان استقرار غزة" (DW، 2026/1/18).

كما يضمّ المجلس التنفيذي، الذي سيتولّى الإشراف على إدارة غزة، مسؤولين من تركيا وقطر، وهما دولتان انتقدتا السلوك الإسرائيلي خلال الحرب في القطاع. وأفادت صحيفة «إسرائيل هايم» بأنّ تل أبيب اعترضت في البداية على المجلس، ولا سيما على إشراك تركيا وقطر، قبل أن تُغيّر موقفها تحت ضغط أميركي وتنضم إلى الهيكل الأوسع (الحرّة، 2026/1/26).

من جهتها، أوروبا لم تُتوافق على مجلس غزة. وقال دبلوماسي فرنسي مقيم في لبنان إن المشكلة ليست غزة بحد ذاتها، بل البنية والافتراضات التي يقوم عليها المشروع. وأضاف: «الخطّة تعامل مع غزة كأنّها مشروع عقاري فارغ. تتحدّث عن أبراج ومناطق سياحية ومدن جديدة، لكنّها لا تتطرق مطلقاً إلى ملكيّة الأراضي الفلسطينيّة، رغم أنّ جزءاً كبيراً من غزة مُسجّل كملكية خاصة». وحذّر الدبلوماسي من أنّ غياب أي آلية لاكتساب الأرضي يخلق فراغاً قانونياً قد يُحوّل إعادة الإعمار إلى عملية مصادرة.

فرنسا وألمانيا وإيطاليا وعدة دول من الشمال الأوروبي رفضت الانضمام إلى المجلس، مُشيرّة إلى قيود دستورية وعدم التوافق مع ميثاق الأمم المتحدة. وتركّزت امراضاتها على ثلاثة عناصر: الولاية العالميّة للمجلس، ورئاسة الرئيس دونالد ترمب مدى الحياة مع حق النقض (الفيتو)، ومساهمة مالية يُقال إنّها تبلغ مليار دولار مطلوبة للحصول على مقاعد دائمة (المصدر السابق). ترمب، من جهته، الذي دأب على توجيه انتقادات للأمم المتحدة ويعتبرها عديمة الجدوى، قلل من المخاوف بشأن رغبته في أن يحلّ مجلس إدارته محل المنظمة الدوليّة، قائلاً "أعتقد أنّ علينا السماح للأمم المتحدة بالاستمرار في عملها لأنّ لديها إمكانات هائلة". وأضاف أنه يتمنّى "لو أتنا لم نكن بحاجة إلى مجلس سلام"؛ لكنه أردف قائلاً: "مع كلّ الحروب التي أنهيّتها، لم تساعدني الأمم المتحدة في حرب واحدة". (الشرق، 2026/1/21).

ومع إطلاق مجلس ترمب الجديد، تحول الحديث نحو حلّ الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي كلياً، إلا أنّ ما طرّجه المجلس يُعدّ مقاربة دولية لم يَعُد الهدف منها إنهاء الاحتلال الإسرائيلي بالنّصّ الواضح والصريح، أو تفكير أسباب وجوده على الأرضي الفلسطينيّة المحتلة، بل تقييم المشهد إلى مجرد الحديث عن الكلفة الأمنية والإنسانية فقط. وهذا التحوّل نقل الصراع من قضيّة تحرّر وطني إلى قضيّة ذات بُعد إنساني وأمني بالدرجة الأولى؛ أي إعادة هندسة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي من قضيّة جيوسياسيّة إلى قضيّة إنسانية أمنية لوجستيّة بامتياز. كما أُعيدَ تعريف الفلسطيني لا بوصفه صاحب حق تاريخي في وطنه، بل باعتباره طرفاً مُسئلاً جلّ ما يحتاجه

هو تلبية مُتطلباته المعيشية وشؤونه اليومية وضبط سلوكه الوطني بعد نزع الفكر المُقاوم من عقله ووجوده (الميادين، المصدر السابق).

2 - إشكالية الإعلان عن المجلس:

"مجلس السلام" هو هيئة محلية فلسطينية مُقترحة، تتكون من تكنوقراط ووجهاء وشخصيات غير فصائلية، تُكَفِّف بِإِدَارَةِ الشَّؤُونِ الْمَدِنِيَّةِ وَالْأَمْنِيَّةِ فِي غَزَّةِ، بِدَعْمِ دُولِيٍّ وَإِقْلِيمِيٍّ وَتَنْسِيقِ أَمْنِيٍّ غَيْرِ مُبَاشِرِ مَعِ إِسْرَائِيلٍ". ولم يأت الإعلان عنه بقيادة الرئيس ترامب تعبيراً عن حالة من النضج السياسي لدى الإدارة الأميركيَّة بقدر ما هو خطة في ظاهرها مسار سياسي لكن جوهرها عكس ذلك، وهدفها إيجاد مخرج لـ "إسرائيل" بعد فشلها في حسم الحرب المت渥ّسة على قطاع غزة من جهة؛ كما أنها مؤشر صريح على فشل النظام الدولي في إيجاد وإنجاد حلول سياسية عادلة للقضية الفلسطينية بعد أكثر من سبعة عقود على النكبة عام 1948، وبعد ثلاثة عقود من اتفاق أوسلو الفاشل مع منظمة التحرير، والذي لم ينجح المجتمع الدولي، من خلاله، بفرض الحد الأدنى من التزام "إسرائيل" بالحقوق الفلسطينية من جهة، وبالقانون الدولي والقرارات الدوليَّة التي تلزم "إسرائيل" الانسحاب من الأراضي المحتلة، من جهة أخرى.

وهذا الفشل لم يكن هامشياً، بل كان فشلاً بُنيوياً بامتياز، إذ يقوم النظام الدولي على اختلال موازين القوة، وعلى سطوة ونفوذ الإدارة الأميركيَّة المُنحازة كلياً لـ "إسرائيل"، وعلى تحديد القانون الدولي حين يتعارض مع مصالحها الكبرى. ولعلَّ الحال الفلسطينية حَيْرٌ شاهِدٌ على ذلك حين جرى تحويل المشاريع السياسية التي أُطلقت تحت ما يُسمى بمشاريع السلام والتسوية إلى مظلَّة لإدارة الوقت والصراع، ونتج عنها واقع يصعب فيه إطلاق أي مشروع سياسي جديد يُعيد الحقوق للفلسطينيين؛ وهذه المظلَّة أفرَزَت تزايداً كبيراً في الاستيطان وتكرِيس السيطرة على المقدسات الإسلامية والمسيحية، والتهم وسرقة مزيد من الأراضي وآلاف الدونمات في الضفة الغربية المحتلة، وصلت إلى حد تكرِيس الواقع على الأرض عبر حصار قطاع غزة وشن حرب إبادة وتطهير عرقي غير مسبوقة. وبالتالي فإنَّ الإعلان عن "مجلس السلام" بوصفِه مشروعًا غير مسبوق تبناه ترامب وعدد كبير من قادة الدول هو إعلان صريح بانتهاء صلاحية الحلول السياسيَّة التقليديَّة؛ ولم يتبقَّ لهذه الأطراف إلا البحث عن صيغ بديلة تُبقي الوضع تحت السيطرة من دون الدخول في مواجهة مع جذور الصراع. وبالتالي يتحول الوضع إلى صراع إرادات يُبقي الجُرح الفلسطيني مفتوحاً على مصراعيه من دون مُعالجة أسباب وجذور المشكلة

التي تمثل بالاحتلال الإسرائيلي الذي ما زال يَسْتَوْطِنُ الأرض ويُدَنِّسُ المقدسات ويُعْنِقُ الآلاف من الأسرى في سجونه، رافضاً الاعتراف بالحقوق الفلسطينية المشروعة.

ولذلك، حَلَصَت مراكز أبحاث أمريكية إلى أنّ "مجلس السلام" الحالي غير قادر على معالجة التناقضات الجوهرية للصراع الإقليمي، وأنّ انفصاله عن الواقع الميداني سيَحِدّ من استمرارّيته. (ARABIC.NEWS.CN .(27/1/2026

3 - البنية التشغيلية للمجلس:

ت تكون البنية التشغيلية للمجلس من ثلاث طبقات متتابعة: (أ) طبقة عسكرية تُنهك البنية والمجتمع، (ب) طبقة انتقالية لإدارة الفراغ، (ج) طبقة سياسية طويلة الأمد لإدامة الاستقرار العسكري بدون سيادة. والميثاق التأسيسي يصف المجلس بأنه "منظمة دولية تسعى إلى تعزيز الاستقرار، وإعادة إرساء الحكم الرشيد والقانوني، وضمان السلام الدائم في المناطق المتضررة أو المهدّدة بالنزاعات"؛ مع صلاحيات واسعة لترامب مدى الحياة، بينها سلطة النقض (الفيتو) وتعيين الأعضاء، ما دفع مُراقبين لاعتباره مُناورة لتجاوز الأمم المتحدة (وكالة الأنابول - القسم العربي، 2026/1/23).

4 - تساؤلات حول أهداف المجلس:

في الخلفية والدوافع، ثبت فشل خيار الجسم العسكري الإسرائيلي في غزة. وبرغم شدة العمليات وتوحّشها، لم يتمكّن "إسرائيل"، بدعم أمريكي كامل، على مدى أكثر من عامين، من القضاء على "حماس"، سياسياً أو اجتماعياً أو عسكرياً، ما دفع المعنيين للبحث عن بديل حكومي. وفي السياق تم رفض إعادة احتلال غزة، لأنّ الاحتلال المباشر مُكلِّف أمنياً وسياسياً ودبلوماسياً، ويعيد إنتاج المقاومة. ولذلك كان الهدف المركزي: منع عودة حماس وكسر الحلقة المفرغة (حرب - انسحاب - عودة "حماس"). هذا بالإضافة إلى هدف امتصاص الضغوط الدولية عبر تقديم "افق سياسي" خلبي يخفّف الاتهامات بارتكاب جرائم حرب، ويُظهر "إسرائيل" كطرف يسعى للحل.

وقد رأى حُبراء من دول عدّة أنّ فتور الاستقبال الدولي لمشروع "مجلس السلام" يعود أساساً إلى ثلاثة تساؤلات رئيسة تُحِيط بطبيعة هذه الهيئة وأهدافها:

- أول هذه التساؤلات هو ما إذا كانت الولايات المتحدة تسعى إلى استخدام الهيئة بديلاً عن الأمم المتحدة. فقد قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بصراحة، في مؤتمر صحفي بالبيت الأبيض، إنّ الأمم المتحدة "يجب أن تستمر"، لكنّ "مجلس السلام" قد يحل محلّها. وبحسب المسودة المُعلنة للنظام الأساسي للمجلس، لا يقتصر نطاق عمله على غزة، بل يهدف إلى إنشاء "هيئات دولية أكثر مرونة وفعالية لبناء السلام". واعتبر باو تشونغ تشانغ، الباحث المُشارِك في معهد دراسات الشرق الأوسط بجامعة شانغهاي للدراسات الدولية، أنّ "مجلس السلام" وهيكليته الكاملة يُمثّلآن آلية دولية إقصائية تتخفّى تحت شعار "السلام"، وتعكس نية أمريكية مُبيّنة لإنشاء بديل للأمم المتحدة خارج إطارها القانوني التقليدي.

- أمّا التساؤل الثاني فيتعلّق بإمكانية توسيع "مجلس السلام" الأمريكي للنظام الدولي القائم على القانون الدولي. فقد سبق لترامب أن صرّح في مقابلة مع صحيفة (نيويورك تايمز) بأنه "لا يحتاج إلى القانون الدولي"، إلى جانب العمليات الأمريكية الأخيرة، مثل الغارة على فنزويلا والتهديد بالاستيلاء على غرينلاند بالقوة، ومحاولة إسقاط الحكم الإسلامي في إيران؛ وهو ما أضرّ بمصداقية واشنطن على الساحة الدولية. وفي هذا السياق، أشارت التقارير الإعلامية إلى أن مصدر الفرق الأكبر هو إنشاء هذه الهيئة الجديدة خارج إطار القانون الدولي، مما قد يُؤوض هيكل العلاقات القائم بين الدول منذ الحرب العالمية الثانية، واصفة ذلك بأنه "أمرٌ خطير".

- والتساؤل الثالث يدور حول ما إذا كان "مجلس السلام" سيتحوّل إلى "نادٍ خاص". فوفقاً لمسودة النظام الأساسي، يتّأس المجلس الرئيس المؤسس ترامب، الذي يملك صلاحية تعيين الأعضاء وتتجدد عضويتهم، بينما تحصل الدول التي تقدّم تبرّعات نقدية تفوق مليار دولار على "مقاعد دائمة". ويرى حُبراء أنّ هذا التصميم المؤسسي، إلى جانب "تسخير" المقعد الدائم، يجعلان "مجلس السلام" أقرب إلى مجلس إدارة شركة أو حتى "نادٍ خاص" منه إلى آلية دولية متعددة الأطراف. وفي السياق، قال الأستاذ في كلية العلاقات الدولية بجامعة رنمين الصينية، دياو دا مينغ، إنّ "مجلس السلام" المزعوم "يتناقض مع مبادئ المساواة والعدالة التي تقوم عليها الآليات الدولية؛ فهو منذ البداية ليس إطاراً للحل، بل أداة للاستيلاء والاستحواذ".

ARABIC.NEWS.CN (27/1/2026).

5 - الأبعاد السياسية والأمنية والاستراتيجية:

من بين الأهداف الاستراتيجية لتشكيل المجلس، منع عودة "حماس"، أو أيّ فاعل مقاوم للسيطرة على الحكم في القطاع، وتجنب الاحتلال العسكري المباشر لغزة، وما يتّرتب عليه من كلفة، ومن ثمّ ضبط القطاع أمنياً بأدوات

محليّة وإقليميّة، وإعادة تشكيل المشهد السياسي الفلسطيني بما يُكرس الفصل بين غزة والضفة الغربية، بالإضافة إلى تخفيف الضغوط القانونية والدبلوماسيّة والمعنوية عن «إسرائيل».

كما يؤدي المجلس وظيفة سياسية – امتصاصية عبر نزع الطابع الوطني عن الحكم واستبداله بإدارة خدمات، وتقديم «واجهة فلسطينيّة» للحكم، ونزع الطابع الاستعماري عن السيطرة، وإظهار «إسرائيل» وكأنها «انسحبت». كما يمكن المجلس واشنطن من القول إنّ «غزة ثُدار فلسطينيًّا»، مع فتح باب المساعدات والإعمار المنشود وتخفيف الضغوط في المحاكم الدوليّة.

في البُعد الأمني، يهدف المجلس إلى تحديد المقاومة عبر: تفكك بنيتها العسكريّة وتَنْزَع سلاحها تدريجيًّا أو «احتواها أمنيًّا، ومن ثم خلق طبقة أمنيّة محليّة تعمل ضدّ فصائل المقاومة، وتحويل غزة إلى منطقة «منخفضة التهديد» عبر ضبط الأمن الداخلي، ومنع إعادة تشكيل المقاومة، والتسيق غير المعلن مع «إسرائيل» من أجل تحقيق أمن غزة من دون وجود الجيش الإسرائيلي داخلاً، وإدارة الأمن الداخلي بالوكالة، واحتواه أو تفكك البنية المقاومة تدريجيًّا وتخفيف الاحتكاك المباشر بين الجيش الإسرائيلي والمجتمع الغربي.

وفي البُعد السياسي، الهدف هو نزع الطابع الوطني عن الحكم واستبداله بإدارة خدمات وتكرис الفصل السياسي بين غزة والضفة وتجاوز آليات الشرعية (الانتخابات) لصالح التعين. وتوجّد هنا نية لفصل غزة سياسياً عن الضفة وتكريس الانقسام ومنع قيام دولة فلسطينية مُوحّدة، عبر إضعاف تمثيل منظمة التحرير وتجاوز فكرة «الانتخابات» لصالح إدارة معيّنة، مما يخدم الرؤية الإسرائيليّة طويلة الأمد أكثر مما يخدم الفلسطينيين. وهذا قد يُحوّل المجلس إلى أداة أمنيّة بالوكالة، ويفقدّه الشرعية الشعبيّة.

في البُعد الإقليمي، ثمة تصميم على إشراك دول عربية في أعباء غزة: ماليًا، إداريًّا، إنسانيًّا، وتحويل الصراع من قضيّة تحرّر وطني إلى ملف إنساني/إداري بموافقة عربية؛ وبالتالي تحجيم دور محور المقاومة (إيران – حزب الله). هذا ناهيك عن نقل عبء غزة من «إسرائيل» إلى الإقليم كله، ومنع أي دور لمحور المقاومة، مما يُؤثّر على «إسرائيل» خياراتها الفاشلة، كالاحتلال المباشر وتكتّن خسائر بشرية فادحة ومواجهة مقاومة مستمرة وعزلة دوليّة وعودة «حماس» وفشل الردع (الاستقدادة من الذكاء الاصطناعي).

أما على الصعيد الدولي، فتأسيس المجلس يهدف إلى تبييض المشهد عبر الادّعاء بإدارة فلسطينيّة محلّيّة، وفتح مسارات تمويل وإعمار مشروط، وتوفير غطاء دبلوماسي لواشنطن وتل أبيب، ومنح الولايات المتحدة إنجازاً دبلوماسيًّا بعد الفشل العسكري، وأداة لإعادة ضبط الإقليم، وإعادة تفعيل دور الأمم المتحدة شكليًّا بدون سلطة

حقيقية. وهذا يؤدى اجتماعياً ونفسياً إلى الرهان على: إرهاق المجتمع الغزي عبر الحاجة للغذاء والإعمار مقابل الاستقرار، وخلق مُعادلة: الأمان مقابل الخبز. لكن التجارب السابقة (روابط القرى، السلطة الفلسطينية) تشير إلى فشل الكيانات المفروضة وتصاعد المقاومة بدأ احتواها. وفي الخلاصة: إن أي كيان لا ينبع من إرادة شعبية ووحدة وطنية ومسار سياسي حقيقي، سيقى هشاً، مؤقتاً، وقابلًا للانهيار. وفي المحصلة، يعتبر مجلس السلام حلاً انتقالياً طويلاً الأمد، يدار كأنه مؤقت لكنه دائم.

6 - مجلس منفصل عن الواقع:

على الرغم من الادعاءات الأمريكية بأن الهدف من إنشاء "مجلس السلام" هو الإشراف على المرحلة الانتقالية في غزة، يرى خبراء أن هذه الآلية منفصلة عن الواقع الفعلي للقضية الفلسطينية، وتعاني من إشكاليات بنوية عديدة، مما يجعل من الصعب أن تعمل بفعالية أو تحقق "سلاماً حقيقياً" في غزة.

وتتمثل أبرز هذه الإشكاليات في اختلال تركيبة الأعضاء وضعف تمثيل طرف الصراع الأساسيين. ووفقاً للمعلومات المنصورة على موقع البيت الأبيض، يتتألف الهيكل الذي تقوده واشنطن لإدارة شؤون غزة من مستويات هرمية متعددة. ففي القمة يوجد "المجلس التنفيذي التأسيسي"، ويضم سبعة أعضاء، ستة منهم أمريكيون؛ إضافة إلى رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير. أما المستوى المتوسط، فهو "مجلس غزة التنفيذي" الذي يضم أعضاء من "المجلس التنفيذي التأسيسي"، ومسؤولين من دول عربية، وممثلًا عن الأمم المتحدة، إلى جانب مدير شركة عقارية ومدير تنفيذي لشركة أمريكية لإدارة الأصول. وفي المستوى الأدنى، تأتي "لجنة التكنوقراط الفلسطينية" التي تعمل تحت إشراف المجلس.

ويرى خبراء أن هذه الهيكليّة تعكس سعي واشنطن إلى تكريس موقعها القيادي في عملية السلام في غزة وتنفيذ ما يوصّف بـ"خطّة إعادة الإعمار الأمريكية". وأشار الباحث باو تشانغ تشانغ إلى أن محاولة قوة خارجية مثل الولايات المتحدة قيادة العملية الفلسطينية -الإسرائيلية تواجه صعوبات كبيرة في كسب القبول والثقة على المستوى المحلي. واستناداً إلى ترتيبات المجلس وردود الفعل المختلفة عليها، تشير التقارير الإعلامية إلى أن المجلس قد يواجه عوائق متعددة في شؤون إدارة غزة، مثل نقص التمويل وحدودية القدرة التنفيذية وضعف التنسيق الدولي، مما يعيق تحقيق الاستقرار الأمني في القطاع. وفي المقابل، خلصت مراكز أبحاث أمريكية إلى أن "مجلس السلام" الذي نحن بصدده، غير قادر على معالجة التناقضات الجوهرية للصراع الإقليمي، وأنّ انفصاله عن

الواقع الميداني قد يحدّ من استمرارته. وهذا يدفعنا للقول إنّ تداعيات تشكيل "مجلس السلام العالمي" على الشرعية السياسية الفلسطينية واضحة للعيان في ظلّ غياب أيّ حلّ سياسي عملي يهدف إلى إعادة تعريف مفهوم الشرعية السياسية للفلسطينيين. فبدلاً من أن يستمدّ الفلسطينيون هذه الشرعية من تمثيل شعبي ومشروع وطني تحري، ترتبط هذه الشرعية بمدى الالتزام بشروط "مجلس السلام" الداعية إلى ضمان الأمن الإسرائيلي بالدرجة الأولى، وإدارة الشأن العام للفلسطينيين وفق معايير واشتراطات دولية يضعها المانحون والوسطاء الدوليون. وهذه النتيجة تطرح السؤال التالي: هل انتهى فعلاً زمن الحلول السياسية، أم أنّ ما نشهده هو محاولة لفرض تصفية واضحة للقضية الفلسطينية بطريقة ملتوية؟

الواقع الفلسطيني يُشير إلى أنّ الحلول السياسية لم تفشل بسبب عدم واقعيتها في الطرح فحسب، بل لأسباب أخرى أبرزها غياب الإرادة الدولية لفرض هذه الحلول من جهة، وسلوك "إسرائيل" على الأرض من جهة أخرى، ما عمق الاستيطان وزاد من ترسیخ الاحتلال . وبالتالي فإنّ "مجلس السلام العالمي" الذي أعلنَه ترامب لم يُنهِ الحلول السياسية أو زمن الحلول السياسية بقدر ما جمدَها إلى أجلٍ غير مسمى، ووضعَها في حالة موت سريري بانتظار تحولات كبرى في موازين القوى الإقليمية والدولية، إذ إنّ ما يُطرح لقطاع غزة اليوم ليس سلاماً بل إدارة أزمة تحت سقف وحرب الاحتلال الإسرائيلي والضغط الأميركي، وإقصاء الشعب الفلسطيني كشعب صاحب حق، وتحويل قضيته من قضية سياسية إلى قضية ملف أمني ولوجيستي إنساني تُديره قوة خارجية يعادُ فيها تكريس الوصاية وإنتاج وتعريف الاحتلال كأمرٍ واقعٍ قابل للتجميل باحتلال ناعم. والنتيجة هي أنّ الرئيس ترامب أطلق مساراً يُشكّل تصفية للقضية الفلسطينية عبر كسر ثوابتها؛ وهذا المسار لا يوجد فيه سيادة للفلسطينيين ولا تمثيل ولا حقّ تقرير مصير ولا سيادة في قرار سياسي وطني (الميادين، مصدر سابق).

7 - خاتمة:

"مجلس السلام في غزة" ليس مجرد مؤسسة لإعادة الإعمار، بل أداة استراتيجية دولية تعيد رسم التوازنات بين السيادة الفلسطينية، والنفوذ الأميركي، ودور الهيئات الدولية التقليدية مثل الأمم المتحدة. وجاء في ميثاق المجلس أنّ "مجلس السلام منظمة دولية تهدف إلى تعزيز الاستقرار، وإعادة إقامة حوكمة موثوقة وشرعية، وضمان سلام دائم في المناطق المتاثرة بالنزاعات أو المهدّدة بها." وينتقد الميثاق المؤلف من ثماني صفحات "المقاربات والمؤسسات التي فشلت مراراً"، في إشارة واضحة إلى الأمم المتحدة، ويدعو إلى التحلّي بـ"الشجاعة" من أجل

«الانفصال عنها». كما يؤكد «الحاجة إلى منظمة سلام دولية أكثر مرونة وفعالية». والمجلس، أو ما يسمى مشروع «اليوم التالي للحرب» في قطاع غزة، لا يمثل مسار سلام حقيقي، بل صيغة لإدارة الصراع وتحفيض كلفته الأمنية والسياسية على «إسرائيل»، مع إعادة هندسة الواقع الفلسطيني بما يكرس الانقسام ويحدّ من احتمالات السيادة الوطنية (القدس العربي، 19/1/2026).

إن إعلان المجلس المذكور هو خطّة في ظاهرها مسار سياسي، لكنّ جوهرها هو إيجاد مخرج لـ «إسرائيل» بعد فشلها في حسم الحرب على قطاع غزة من جهة؛ كما أنها مؤشر صريح على فشل النظام الدولي في إيجاد خلول سياسية عادلة للقضية الفلسطينية بعد أكثر من سبعة عقود على النكبة وتشريد الشعب الفلسطيني، وبعد ثلاثة عقود من اتفاق أوسلو الفاشل مع منظمة التحرير الفلسطينية. وهذا الفشل لم يكن هامشياً، بل كان فشلاً بنوياً بامتياز، إذ يقوم النظام الدولي على اختلال موازين القوة، وعلى سطوة ونفوذ الإدارة الأميركيّة المُنحازة كلياً لـ «إسرائيل»، وعلى تحديد القانون الدولي حين يتعارض مع مصالحها الكبّرى. ولعلّ الحالة الفلسطينية خيّر شاهد على ذلك، حين جرى تحويل المشاريع السياسية التي أطلقت تحت ما يسمى بمشاريع السلام والتسوية إلى مظلّة لإدارة الوقت والصراع، نتج عنها واقعٌ يصعب فيه إطلاق أيّ مشروع سياسي جديد يُعيد الحقوق للفلسطينيين؛ وهذه المظلّة أفرزت تزايداً كبيراً في الاستيطان وتكرّيس السيطرة على المقدسات الإسلامية والمسيحية، والتهم وسرقة مزيد من الأراضي وألاف الدونمات في الضفة الغربية المحتلة، وصلت حدّ تكرّيس الواقع على الأرض بعد حصار قطاع غزة، إلى حرب إبادة وتطهير عرقي غير مسبوقة؛ و هذا هو الواقع الذي وصلت إليه كلّ الحلول السياسية التي طرحت في المحطّات السابقة. وبالتالي فإنّ الإعلان عن «مجلس السلام» بوصفه مشروعًا غير مسبوق تبنّاه ترامب وعدد كبير من قادة الدول هو إعلان صريح بانتهاء صلاحية الحلول السياسية التقليدية؛ ولم يتبقّ لهذه الأطراف إلا البحث عن صيغ بديلة تُبقي الوضع تحت السيطرة من دون الدخول في مواجهة مع جذور الصراع؛ ما يعني عملياً سحب القرار السياسي من يد الفلسطينيين وتحويل قضيّتهم من مسألة تحرّر وطني إلى مسألة ذات بُعد إداري إنساني أمني بامتياز.

وفي هذا الصدد، سُتَبَدِّل الأسئلة الكبرى حول الحديث عن السيادة والحدود واللاجئين والقدس والأسرى بأسئلة مُقرّمة تدور حول الإغاثة والمعابر والأمن والخدمات الإنسانية بالدرجة الأولى. ومثل هذه المقاربة (والواقع الذي سيُنّتّجه ما يُعرف بـ «مجلس السلام العالمي») لا تختلف في جوهرها عن تجارب سابقة طبّقت في مناطق مشابهة أخرى؛ لكنّ الفارق أن القضية الفلسطينية قضية عادلة، رغم كلّ ما حيك ويهلك ضدّها من مؤامرات؛ والتجارب

السابقة وصل بها المطاف إلى نتائج تجميل الصراعات عبر الإدارة وليس الحلول؛ وهذا أدى إلى إدامتها بصيغة أقل كلفة لكنها أكثر استفزازاً. ويظل البديل الوحيد للاستقرار المستدام هو مسار سياسي قائم على الشرعية الفلسطينية والوحدة والحقوق الوطنية.

أخيراً، لا يمكن لأي طرف، محلياً كان أو دولياً، إنكار حجم الكارثة الإنسانية التي يعيشها الفلسطينيون بعد عامين من الإبادة، تحديداً في قطاع غزة؛ لكن التعامل مع هذه الكارثة بمعزل عن أسبابها السياسية يُحول الإغاثة إلى أداة سياسية بحد ذاتها، وحين تُستخدم المساعدات كوسيلة للاحتلال والتحكّم، وتُربط بضرورة ضمان استمرار الهدوء في قطاع غزة، فيما يُجرّم أي فعل مقاوم للاحتلال بوصفه تهديداً للسلام. وفي الواقع، لا يوجد للسلام رصيده على أرض الواقع، إذ إن القتل والقصف مستمران من دون طرح أي أفق حقيقي للعمل على استعادة أي من الحقوق الفلسطينية.

من أجل ذلك، تَوَقَّع الكاتب الأمريكي ماكس بوت، في مقال رأي بصحيفة واشنطن بوست، أن "مجلس السلام" الذي رعاه الرئيس الأمريكي ترامب، سيطويه النسيان سريعاً، ولن يتذكره الناس إلا كدليل على أن ترامب إنما سعى من ورائه، وبكل الطُّرق، لتمجيد ذاته فقط.